

٢٠١٢

تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠١٢



شركة الجرافات البحرية الوطنية

المحتويات

٣	١	مقدمة
٤	٢	ممارسات حوكمة الشركات
٤	١-٢	قواعد حوكمة الشركات
٥	٢-٢	هيكل حوكمة الشركات
٦	٣-٢	ممارسات الإفصاح
٧	٤-٢	تفويض السلطة
٧	٥-٢	مدونة قواعد السلوك المهني وسياسة مراقبة الغش
٧	٦-٢	سياسة تنصيب أعضاء مجلس الإدارة
٩	٣	مجلس الإدارة
٩	١-٣	دور مجلس الإدارة
٩	٢-٣	تكوين مجلس الإدارة
١٠	٣-٣	مؤهلات عضو مجلس الإدارة وخبرته
١١	٤-٣	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
١٢	٥-٣	اجتماع أعضاء مجلس الإدارة
١٢	٦-٣	واجبات المجلس واختصاصاته التي تؤديها الإدارة التنفيذية
١٣	٧-٣	الإدارة التنفيذية
١٤	٤	التعامل في الأوراق المالية لشركة الجرافات البحرية الوطنية ومع الأطراف المعنية الأخرى
١٤	١-٤	سياسة التعامل في أسهم الشركة
١٤	٢-٤	تدابير تنفيذ سياسة التعامل في الأسهم
١٥	٣-٤	التعاملات مع الأطراف المعنية الأخرى
١٦	٥	مدقق الحسابات الخارجي
١٦	١-٥	تعيين مدقق الحسابات الخارجي
١٦	٢-٥	استقلالية مدققي الحسابات الخارجيين
١٧	٣-٥	أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين
١٧	٤-٥	الخدمات الأخرى المقدمة من المراجعين الخارجيين
١٨	٦	لجان مجلس الإدارة
١٨	١-٦	لجنة تدقيق الحسابات
١٩	٢-٦	لجنة الترشيحات والمكافآت
٢٠	٣-٦	اللجنة الفنية

٢١	نظام الرقابة الداخلية	٧
٢١	نظام الرقابة الداخلية لدى شركة الجرافات البحرية الوطنية	٧-١
٢١	التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية	٧-٢
٢٢	إدارة المخاطر	٧-٣
٢٣	قواعد الأخلاقيات والامتثال	٧-٤
٢٤	مساهمة الشركة	٨
٢٤	المساهمة في تنمية المجتمع المحلي	٨-١
٢٤	المساهمة في الحماية البيئية	٨-٢
٢٦	معلومات عامة	٩
٢٧	سعر سهم الشركة في السوق	٩-١
٢٧	بيان الأداء المقارن لسهم الشركة	٩-٢
٢٧	بيان بتوزيع ملكية المساهمين	٩-٣
٢٨	بيان بالمساهمين الذين يملكون ٥% أو أكثر من رأس مال الشركة	٩-٤
٢٨	بيان الأحداث الجوهرية التي صادفت الشركة خلال عام ٢٠١٢	٩-٥
٢٨	انتهاكات حوكمة الشركات	٩-٦

١. مقدمة

يتمثل الغرض من هذه الوثيقة في تقديم تقرير عن إطار حوكمة الشركات في شركة الجرافات البحرية الوطنية ("ش ج ب و" أو "الشركة") وذلك طبقاً للقرار الوزاري رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٠٩ بخصوص قواعد الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي ("قانون حوكمة الشركات") الصادر من هيئة الأوراق المالية والسلع. وقد صار قانون حوكمة الشركات ملزماً للشركات المساهمة المُدرجة في ٣٠ أبريل ٢٠١٠.

وهذا التقرير يشمل مناقشة بشأن ما يلي:

١. ممارسات حوكمة الشركات – مبادئ إطار حوكمة الشركات والنهج الذي تتخذه الشركة لتنفيذ هذه المبادئ؛
٢. مجلس الإدارة (المجلس) – دور المجلس فيما يتعلق بإطار حوكمة الشركات، وهيكل المجلس وتكوينه، وشروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك العضوية في شركات مساهمة أخرى، وتفاصيل مكافأتهم من الشركة؛
٣. تعاملات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية لشركة الجرافات البحرية الوطنية – وصف سياسة تقاسم التعاملات التي تنتهجها الشركة، والنهج الذي تتبع الشركة لضمان أنها تمتثل إلى التزامات الإفصاح التي تتبعها فيما يتعلق بتعاملات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية لشركة الجرافات البحرية الوطنية؛
٤. مدققي الحسابات الخارجيون – موجز عن شركة مدققي الحسابات، بما في ذلك بيان الرسوم والمصروفات المتعلقة بتدقيق الحسابات أو الخدمات الأخرى التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي للشركة؛
٥. لجان المجلس – بيان تكوين لجان المجلس ووظائفها ومسئولياتها – لجنة تدقيق الحسابات، لجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة الفنية؛
٦. نظام الرقابة الداخلية – وصف نظام الرقابة الداخلية للشركة والنهج الذي تتبعه الشركة بقصد الامتثال لذلك النظام؛
٧. مساهمة الشركة – في تنمية المجتمع المحلي وحماية البيئة عام ٢٠١٢؛
٨. معلومات عامة: معلومات أخرى معينة تطلبها هيئة الأوراق المالية والسلع، بما في ذلك ما إذا كان هناك أي انتهاكات لحوكمة الشركات قد تمت عام ٢٠١٢، وإذا كانت هناك انتهاكات، الخطوات المُتخذة لعلاج هذه المخالفات ولضمان عدم تكرارها في المستقبل.

٢. ممارسات حوكمة الشركات

١-٢. قواعد حوكمة الشركات

تقر الشركة بأن حوكمة الشركات الجيدة ذات أهمية بالغة كما أنها أداة لا تقدر بثمن عند تشكيل أداء شركة الجرافات البحرية الوطنية وتحسينه. ويلتزم مجلس شركة الجرافات البحرية الوطنية بتنفيذ ممارسات حوكمة الشركات القوية وبتطبيق معيار مستمد من مزيج من الإرشادات التوجيهية الإماراتية وأفضل الممارسات الدولية المُطبقة في حالة شركة الجرافات البحرية الوطنية التي تشمل ما يلي:

- مجلس إدارة يعمل بفاعلية ومطلع على نحو جيد؛
- أدوار مجلس الإدارة وأعضائه ولجانه ومسئولي الشركة ومديريها التنفيذيين الرئيسيين ومسئولياتهم المحددة بوضوح؛
- التواصل الفعال مع المساهمين عبر اجتماع الجمعية العمومية السنوي وتقارير حوكمة الشركات والتقارير المالية الدورية والسنوية والحوار الدوري؛
- الامتثال لقواعد الإفصاح المستمر التي وضعتها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية؛
- التأكد من أن أداء الشركة وتقاريرها المالية يجري توجيهها والسيطرة عليها عبر نظام رقابة داخلية يتسم بالفاعلية؛
- انتهاج الشركة ومسئولياتها وموظفيها لمعايير وممارسات أخلاقية عالية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف وضمان الامتثال للاشتراطات الخاصة لقانون حوكمة الشركات الصادر من هيئة الأوراق المالية والسلع فقد وضعت ونفذت الشركة دليل حوكمة الشركات الخاص بها الذي يتضمن سياسات الموضوعات التالية:

- مسائل مجلس الإدارة والأعضاء؛
- لجان مجلس الإدارة؛
- تفويض السلطة إلى الإدارة؛
- العلاقة مع المساهمين؛

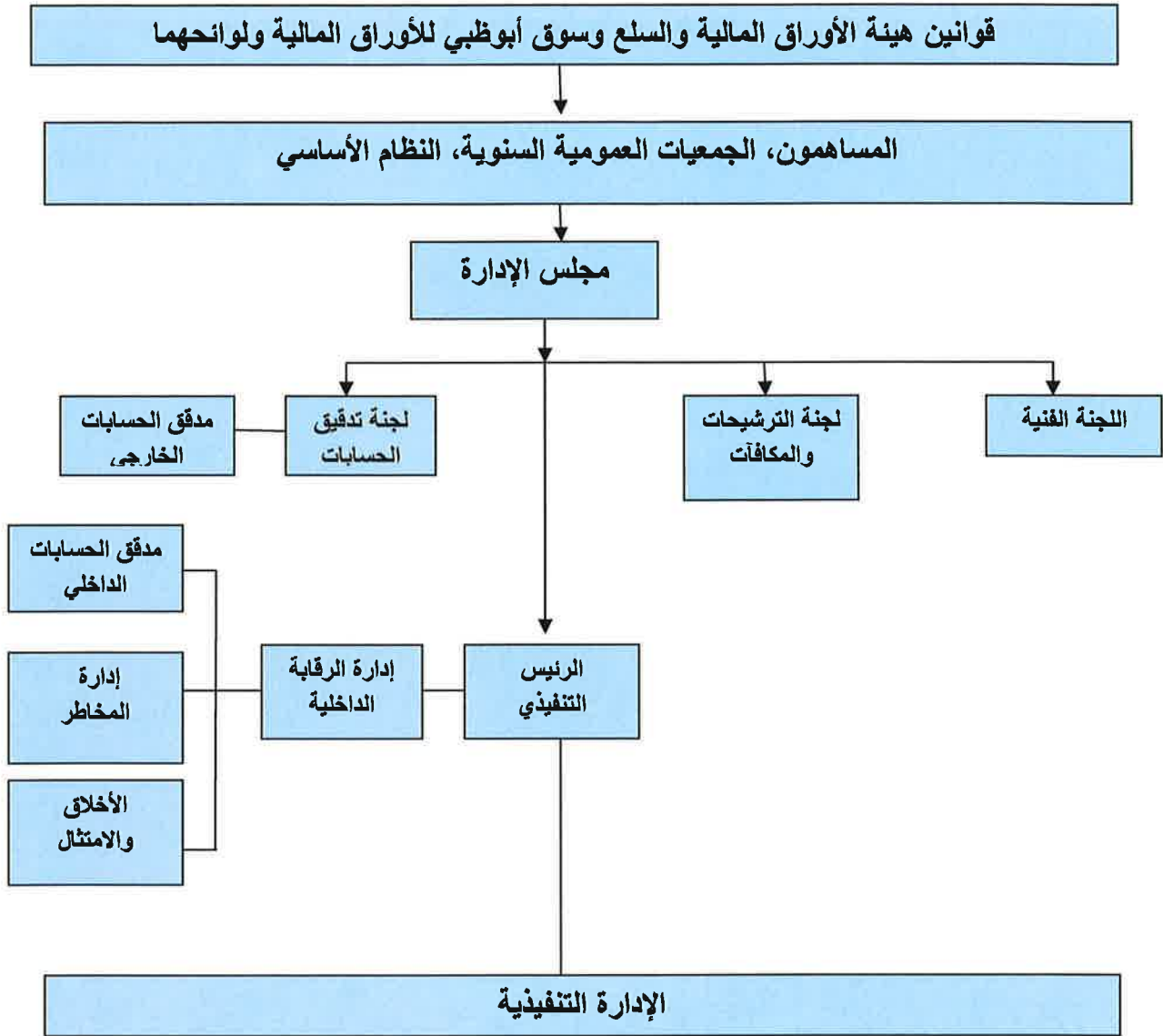
- التزامات الإفصاح التي تضطلع بها الشركة؛
- نظام الرقابة الداخلية؛
- تعيين مدقق الحسابات الخارجي؛
- مدونة قواعد السلوك؛
- سياسة تعاملات الأسهم؛
- اختصاصات لجنة تدقيق الحسابات
- اختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت؛
- اختصاصات اللجنة الفنية.

يراجع المجلس دليل حوكمة الشركات الخاصة بالشركة مرة في السنة على الأقل لضمان أنه يتماشى مع التغييرات التنظيمية والتغييرات التي تحدث في عمليات الشركة ومفاهيم حوكمة الشركات السائدة.

٢-٢. هيكل حوكمة الشركات

يؤدي المجلس دوراً محورياً في إطار حوكمة الشركات الخاص بالشركة، إذ إنه مسئول مسئولية تامة عن التأكد من أن الشركة تمتثل إلى التزاماتها القانونية والتنظيمية وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وواجباتها تجاه مساهميها. ويساعد المجلس في هذه العملية لجان المجلس (لا سيما لجنة تدقيق الحسابات ولجنة الترشيحات والمكافآت) ومدققو الحسابات الداخليين والخارجيين ومسئولو الشركة وموظفيها (بما في ذلك الرئيس التنفيذي والمسئول المالي ومسئول قواعد الأخلاق والامتثال وأعضاء الإدارة الآخرين).

ويوضح الشكل التالي هيكل حوكمة الشركات لدى شركة الجرافات البحرية الوطنية:



٢-٣. ممارسات الإفصاح

تلتزم الشركة بالامتثال لكافة التزامات الإفصاح لديها، بما في ذلك التزاماتها تجاه هيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وتجاه المساهمين بحيث يتم التداول في أسهمها في سوق مطلة. وفي ٢٠١٢ قدمت الشركة الإفصاحات الاعتيادية إلى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، بما في ذلك بياناتها المالية ربع السنوية والسنوية واجتماعات مجلس الإدارة وقراراته القادمة والإعلانات الأخرى بشأن المسائل/المعاملات المالية أو التشغيلية الرئيسية، أو كليهما معاً.

٤-٢. تفويض السلطة

فوض المجلس إلى الرئيس التنفيذي مستويات معينة من السلطة حتى يدير أعمال الشركة داخل الإمارات العربية المتحدة وفي الخارج وينفذ كافة الأعمال الضرورية على نحو معقول لتحقيق أهداف الشركة. ويجوز أن يفوض الرئيس التنفيذي أي من صلاحياته، مع الحصول على موافقة المجلس.

وقد وافق المجلس، في اجتماعه المؤرخ في ١٣ أكتوبر ٢٠١٠، على تفويض تكليف/ سلطات اعتماد النفقات. بالإضافة إلى أن الشركة تنتهج سياسة كتابية بشأن اعتماد المشتريات (المستلزمات والخدمات) وجدول الرواتب ومطالبات مصروفات الموظفين ذات الصلة ومعاملات المصروفات الثرية.

كما فوض المجلس أيضاً سلطة معينة إلى لجان المجلس الثلاثة (٣): لجنة تدقيق الحسابات ولجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة الفنية.

٥-٢. مدونة قواعد السلوك المهني وسياسة مراقبة الغش

انتهجت الشركة مدونة لقواعد السلوك المهني وسياسة لمراقبة الغش تتناولان النواحي التالية:

- الامتثال للقوانين واللوائح؛
 - قواعد السلوك الشخصي؛
 - معيار قواعد السلوك؛
 - السرية وحقوق الملكية الفكرية؛
 - النزاهة وتضارب المصالح؛
 - المنافسة والتعامل العادل؛
 - حماية أصول الشركة واستخدامها السليم؛
 - الصحة والسلامة
 - الإبلاغ عن أي انتهاكات للمدونة؛
 - إجراءات الامتثال؛
 - الإفصاح في التقارير والمستندات.
- ويتوجب على مسؤولي الشركة وموظفيها الامتثال لهذه المدونة، عند أداء واجباتهم.

٦-٢. سياسة تنصيب أعضاء مجلس الإدارة

تتطلب سياسة الشركة بشأن تنصيب أعضاء مجلس الإدارة أن يشترك جميع أعضاء مجلس الإدارة الجدد في برنامج تولية المناصب الذي تتبعه الشركة. وهذا البرنامج يشمل العروض التقديمية التي

تجربتها الإدارة حتى يُلم أعضاء مجلس الإدارة الجدد بالخطط الاستراتيجية للشركة وعملياتها وأنشطتها التجارية ووحدات الأعمال وإداراتها والمسؤولين والموظفين الرئيسيين. ويهدف البرنامج إلى تقديم المعلومات اللازمة لضمان أن عضو مجلس الإدارة الجديد يفهم واجباته ومسئوليته/ تفهم واجباتها ومسئولياتها المنصوص عليها بموجب القوانين واللوائح المعمول بها وإطار حوكمة الشركات وسياسات الشركة وإجراءاتها.

٣. مجلس الإدارة

٣-١. دور مجلس الإدارة

يعد المجلس مسؤولاً أمام مساهمي الشركة عن إنشاء قيمة مستدامة وتقديمها عبر إدارة أعمال الشركة. وعلى نحو محدد يعد المجلس مسؤولاً عن تقديم توجيه استراتيجي وإشراف إداري وضوابط كافية بهدف تعزيز نجاح الشركة وقيمتها طويلة الأجل. ويؤدي المجلس أيضاً دوراً محورياً في إطار حوكمة الشركات الخاص بالشركة؛ إذ إنه يعد مسؤولاً مسؤولية تامة عن التأكد من أن الشركة تمتثل إلى التزاماتها القانونية والتنظيمية وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وواجباتها تجاه مساهميها.

٣-٢. تكوين مجلس الإدارة

انتخب مساهمو الشركة مجلس الإدارة الحالي في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة (المنعقد في ٦ أبريل ٢٠١٠). ويتألف المجلس من الأعضاء التاليين:

اسم	المسمى الوظيفي	فئة العضوية	سنة التعيين
السيد: محمد ثاني مرشد الرميثي	رئيس المجلس	ممثل الحكومة	٢٠٠٧
السيد: خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	نائب رئيس المجلس	غير تنفيذية	٢٠٠٤
السيد: عبد الله علي مصلح الأحبابي	عضو	ممثل الحكومة	٢٠٠٧
السيد: درويش عبد الله خادم القبسي	عضو	ممثل الحكومة	٢٠٠٧
السيد: عبد الغفار عبد الخالق الخوري	عضو	مستقلة	٢٠٠٧
السيد: أحمد عمر سالم الكربي	عضو	مستقلة	٢٠٠٧
السيد: محمد راشد مبارك الكتبي	عضو	مستقلة	٢٠١٠
السيد: ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	عضو	مستقلة	٢٠٠٧
السيد: أحمد سعيد المريخي	عضو	مستقلة	٢٠١٠

تنتهي مدة شغل جميع أعضاء مجلس الإدارة لمناصبهم، عند انعقاد الجمعية العمومية السنوية للشركة في ٢٠١٣.

يعتبر جميع أعضاء مجلس الإدارة المذكورين أعلاه أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين، طبقاً إلى التعريفات المستخدمة في قانون حوكمة الشركات. وينص هذا القانون، تحديداً، على أن عضو مجلس الإدارة يعد عضواً غير تنفيذي، إذا لم يُكرس لإدارة الشركة على أساس الدوام الكامل أو لم يتسلم راتباً شهرياً أو سنوياً من الشركة. ويستوفي جميع أعضاء مجلس الإدارة هذا التعريف، ومن ثم، فإنهم يعتبرون أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين.

وينص قانون حوكمة الشركات أيضاً على أن عضو مجلس الإدارة لا يمكن أن يعد مستقلاً، إذا استوفى/ استوفت أي مما يلي:

- كان موظفاً/ كانت موظفة لأي طرف يرتبط بالشركة أثناء العامين المنصرمين ؛ أو
- كان مرتبطاً/ كانت مرتبطة على نحو مباشر بالشركة التي تؤدي أعمال الاستشارات أو تقدم الاستشارات إلى الشركة أو أي أطراف ترتبط بها؛ أو
- أبرم/ أبرمت عقود الخدمات الشخصية مع الشركة أو أي طرف يرتبط بالشركة أو موظفي الإدارة التنفيذية للشركة؛ أو
- كان يرتبط/ كانت ترتبط على نحو مباشر بمنظمة غير ربحية تتلقى تمويلاً كبيراً من الشركة أو أي طرف يرتبط بها؛ أو
- كان مرتبطاً/ كانت مرتبطة أثناء العامين الماضيين بأي مدقق حسابات خارجي أو سابق للشركة أو لأي طرف مرتبط بالشركة أو بأي موظف لأي مدقق حسابات خارجي أو سابق للشركة أو لأي طرف مرتبط بالشركة؛ أو
- بلغت حصته/ حصتها أو حصة أطفاله/ أطفالها القصر في رأس مال الشركة عشرة في المائة (١٠ %) أو أكثر.

ولضمان استقلال أعضاء مجلس الإدارة على نحو مستمر، يتوجب عليهم الإفصاح عن طبيعة مناصبهم لدى الهيئات الأخرى، بما في ذلك الشركات والمؤسسات العامة، وتوضيح الأجل المحدد لكل منصب، وذلك عندما ينضمون إلى الشركة لأول مرة، وعندما تتغير مناصبهم

٣-٣. مؤهلات عضو مجلس الإدارة وخبرته

تتمثل مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وخبراتهم فيما يلي:

الاسم	المسمى الوظيفي	المؤهل	الخبرة (بالسنة)	العضويات الأخرى
السيد: محمد ثاني مرشد الرميثي	رئيس المجلس	رجل أعمال	ما يزيد عن ١٥ سنة	١. رئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. ٢. رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ٣. رئيس نادي الجزيرة الرياضي والثقافي ٤. عضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي الرياضي ٥. عضو مجلس إدارة مجموعة أغذية ٦. عضو مجلس الإمارات للتنافسية ٧. عضو مجلس أبوظبي للتنمية الاقتصادية ٨. نائب رئيس مجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي ٩. عضو مجلس الأعمال البريطاني الإماراتي
السيد: خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	نائب رئيس مجلس الإدارة	رجل أعمال	ما يزيد عن ١٥ سنة	١. الرئيس التنفيذي لمجموعة الربيع ٢. رئيس مجلس إدارة شركة الخزنة للتأمين
السيد: عبد الله علي مصلح الأحبابي	عضو مجلس إدارة	ماجستير إدارة الأعمال	ما يزيد عن ١٥ سنة	

الاسم	المسمى الوظيفي	المؤهل	الخبرة (بالسنة)	العضويات الأخرى
السيد: درويش عبد الله كاظم القيسي	عضو مجلس إدارة	بكالوريوس العلوم المالية	ما يزيد عن 15 سنة	1. المدير العام لشركة إسناد 2. عضو مجلس إدارة شركة إرشاد
السيد: عبد الغفار عبد الخالق الخوري	عضو مجلس إدارة	رجل أعمال	ما يزيد عن 15 سنة	1. الرئيس التنفيذي لشركة عبد الخالق الخوري وإخوانه 2. الرئيس التنفيذي لمؤسسة ميليبول الدولية
السيد: احمد عمر سالم الكربي	عضو مجلس إدارة	بكالوريوس إدارة الأعمال	ما يزيد عن 15 سنة	1. عضو مجلس إدارة شركة رأس الخيمة للإسمنت الأبيض 2. عضو مجلس إدارة شركة إسمنت أم القوين 3. نائب رئيس مجلس إدارة جمعية دبي التعاونية للبناء
السيد: محمد راشد مبارك الكتبي	عضو مجلس إدارة	رجل أعمال	ما يزيد عن 10 سنوات	
السيد: ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	عضو مجلس إدارة	رجل أعمال	ما يزيد عن 10 سنوات	1. العضو المنتدب لشركة الكترول ميكانيكال 2. عضو مجلس إدارة مجموعة ربيع 3. العضو المنتدب لشركة الخزنة للتأمين
السيد: احمد سعيد المريخي	رئيس مجلس الإدارة	بكالوريوس الهندسة الكهربائية	ما يزيد عن 15 سنة	

3-4. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحدد الجمعية العمومية للشركة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على أساس سنوي. وطبقاً للنظام الأساسي للشركة وقانون حوكمة الشركات، فإن مكافأة عضو مجلس الإدارة لا يمكن أن تتجاوز عشرة في المائة (10 %) من صافي أرباح الشركة بعد اقتطاع عشرة في المائة (10 %) من صافي الأرباح وتحويل إلى الاحتياطي القانوني ودفع أول توزيعات أرباح إلى المساهمين بواقع خمسة في المائة (5 %) على الأقل.

ويتوجب أيضاً على لجنة الترشيحات والمكافآت أن تراجع، سنوياً على الأقل، المكافأة التي يُقترح سدادها إلى أعضاء مجلس الإدارة، سواء بصفتهم أعضاء المجلس أو أعضاء لجان المجلس، وأن تقدم التوصيات إلى المجلس، كما تُعتبر ملائمة.

مجلس ادارة الشركة أوصى بمبلغ 40 مليون درهم أتعاب أعضاء مجلس الإدارة و مكافآت للموظفين وقد تمت الموافقة (في الأجمالي) على 14.3 مليون درهم كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2012 في اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عقد يوم 24 أبريل 2013. وتمت الموافقة على مكافأة تقدر ب 986 ألف درهم و 24.71 مليون درهم لإدارة الشركة التنفيذية وموظفي الشركة على التوالي من قبل مجلس الإدارة.

وبعيداً عن العلاوات المذكورة أعلاه لم تُدفع/ لم يُقترح سداد أي مكافأة أو بدلات أخرى إلى أعضاء المجلس مقابل حضور اجتماعات المجلس أو مكافأة العضوية في اللجان التي يشكلها المجلس.

3-5. اجتماع أعضاء مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خمسة (5) اجتماعات خلال عام 2012 وذلك في التواريخ التالية:

الاجتماع 5	الاجتماع 4	الاجتماع 3	الاجتماع 2	الاجتماع 1	الاسم
2012 /12 /11	2012 /5 /23	2012 /3 /20	2012 /2 /22	2012 /1 /31	
✓	✓	✓	✓	✓	سعادة: محمد ثاني مرشد الرميثي
✓	✓	✓	✓	✓	السيد: خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري
✓	✓	×	×	×	السيد: عبد الله علي مصلح الأحبابي
✓	✓	✓	✓	×	السيد: درويش عبد الله خادم القبيسي
✓	✓	✓	✓	✓	السيد: عبد الغفار عبد الخالق الخوري
✓	✓	✓	✓	✓	السيد: أحمد عمر سالم الكربي
✓	×	✓	✓	✓	السيد: محمد راشد مبارك الكتبي
×	✓	✓	✓	✓	السيد: ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري
×	✓	✓	✓	✓	السيد: أحمد سعيد المريخي

✓ تشير إلى الحضور وتشير × إلى الغياب.

وقد وقع على محضر كل اجتماع جميع أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا الاجتماع ذي الصلة. وامتثالاً لقانون حوكمة الشركات، تسعى الشركة جاهدةً إلى عقد اجتماعات مجلس الإدارة في 2013 مرة على الأقل كل شهرين.

3-6. واجبات المجلس واختصاصاته التي تؤذيها الإدارة التنفيذية

بموجب النظام الأساسي للشركة وبمقتضى اللوائح المتعددة، فقد فوض مجلس إدارة الشركة إلى الرئيس التنفيذي أو اللجان الأخرى للمجلس أو المسؤولين الآخرين سلطة إجراء الأعمال بالنيابة عن الشركة. وتحقيقاً لتلك الغاية، فوض المجلس إلى الرئيس التنفيذي السلطة لإجراء أعمال الشركة داخل الإمارات العربية المتحدة وفي الخارج ولتنفيذ جميع الأعمال الضرورية على نحو معقول

لتحقيق أهداف الشركة، مع وجود بعض الحدود المالية التي تبلغ حالياً مليوني (2.000.000) درهم إماراتي.

ويحمل الرئيس التنفيذي، تحديداً، توكيلاً خاصاً، بتاريخ 11 / 6 / 2011 وموقفاً من رئيس مجلس الإدارة، بأن:

يوقع على جميع مراسلات الشركة أمام الإدارات الحكومية والمحلية؛

- ينجز المعاملات القانونية بالنيابة عن الشركة وفقاً للوائح الشركة وإجراءاتها؛
- يوجه ويرسل ويتسلم الإخطارات والإنذارات بالنيابة عن الشركة؛
- يزور جميع الإدارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية لإنجاز كافة الاشتراطات الإدارية والقانونية والقضائية لأعمال الشركة وللتوقيع عليها؛
- يوقع على كافة العطاءات والمناقصات وعقود التوريد وعقود المشروعات التي تنفذها الشركة أو التي تُنفذ بالنيابة عنها عبر التعاقد من الباطن؛
- يوقع على عقود البيع بقصد بيع جميع المواد أو المركبات أو المواد المعدنية التي ترغب الشركة في التخلص منها وبيعها إلى الغير.

7-3. الإدارة التنفيذية

يعد الرئيس التنفيذي، مدعوماً من فريق عمل الإدارة، مسئولاً عن الإدارة اليومية لأعمال الشركة. ويوضح الجدول المبين أدناه بالتفصيل فريق عمل الإدارة التنفيذية الحالي لدى شركة الجرافات البحرية الوطنية، إلى جانب مناصب كل منهم وتاريخ تعيينهم والرواتب والبدلات والعلاوات المدفوعة إليهم عن السنة المالية 2012:

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين	إجمالي الرواتب والبدلات المدفوعة عن سنة 2012 (بالدرهم الإماراتي)	مكافآت عام 2012
ياسر ناصر زغلول	الرئيس التنفيذي	2010 / 1 / 1	2.130.175	ملاحظة 1
أحمد عبد الله الجابر	رئيس الدعم	2010 / 12 / 16	1.309.450	175,000
رونالد فيرجسون	رئيس الدعم الفني السابق	2010 / 12 / 16	1.151.100	ملاحظة 2
حسن نجاتي خليفة	رئيس إدارة التطوير الإداري والدعم	2010 / 12 / 16	1.077.000	175,000
جوتان برادان	الرئيس المالي	2009 / 8 / 4	1.044.500	200,000
أنطون هوجيندورن	رئيس الدائرة التجارية	2012 / 9 / 13	323.107	36,000
ببرت بوميسثير	رئيس إدارة المشاريع	2012 / 9 / 13	294.961	200,000
محمد عبدالقادر عفان	رئيس الإدارة الفنية	2012 / 9 / 13	288.107	200,000

ملاحظة 1: حتى تاريخ هذا التقرير فإن مجلس الإدارة لم يستكمل وضع مكافأة لمنصب الرئيس التنفيذي للشركة.

ملاحظة 2: لم تخصص أي مكافأة لرئيس الدعم الفني في الشركة وذلك تمثيلاً مع سياسة الشركة بعدم دفع أي مكافأة للموظفين الذين استقالوا خلال عام 2012.

٤. التعامل في الأوراق المالية لشركة الجرافات البحرية الوطنية ومع الأطراف المعنية الأخرى

انتهجت الشركة سياسة بشأن تعامل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين في الأوراق المالية للشركة بغرض ضمان عدم تداول أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها (والأفراد المرتبطين بهم ارتباطاً وثيقاً) أو تعاملهم في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو شركاتها التابعة أو شركاتها الشقيقة بناءً على معلومات سرية غير مُفصح عنها أو في ظروف يشوبها تضارب المصالح.

٤-١. سياسة التعامل في أسهم الشركة

فيما يلي الجوانب الرئيسية لسياسة التعامل في الأسهم:

- لا يجوز لأي عضو مجلس إدارة أو موظف لدى الشركة (أو أي شركة تابعة أو شركة أخرى تسيطر عليها شركة الجرافات البحرية الوطنية) أن يتعامل في الأوراق المالية للشركة، طالما في حوزته معلومات يمكن أن تؤثر على سعر هذه الأوراق، والتي لم تكن بعد قد تم الإقصاص عنها إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية.
- لا يجوز أن يحدث التداول في أي مدة تعتيم وهي عموماً المدة التي تبدأ في آخر أسبوعين من الربع السنة المحاسبية وتنتهي بمجرد إصدار حسابات ذلك الربع السنوي إلى السوق.
- أعضاء مجلس الإدارة ممن ليس في حيازتهم أي من تلك المعلومات، كما هي مُشار إليها أعلاه، وممن لا يعرضون التداول في أي مدة تعتيم، لا يجوز لهم التعامل في الأوراق المالية للشركة إلا بموافقة مسبقة من رئيس مجلس الإدارة (أو، عند غيابه، نائب رئيس مجلس الإدارة)، في حين أن الموظفين ممن ليس في حيازتهم تلك المعلومات لا يجوز لهم القيام بهذا إلا بموافقة مسبقة من الرئيس التنفيذي (أو، عند غيابه، أمين سر الشركة).

٤-٢. تدابير تنفيذ سياسة التعامل في الأسهم

يدرك المجلس وأعضاء مجلس الإدارة من الأفراد فضلاً عن إدارة الشركة التزاماتهم باشتراطات الإفصاح عن تعاملاتهم في الأوراق المالية لشركة الجرافات البحرية الوطنية، كما أنهم ممثلون لكافة الاشتراطات التي وضعتها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

وإضافة إلى ذلك، يجري الحصول على إعلان سنوي من أعضاء مجلس الإدارة يؤكد امتثالهم لسياسة التعامل في أسهم الشركة ولقانون حوكمة الشركات. والجدول الوارد أدناه يقدم تفاصيل تعامل أعضاء المجلس وأقاربهم في الأوراق المالية لشركة الجرافات البحرية الوطنية:

عضو المجلس	نفذ المعاملة	إجمالي الأسهم المباعة	إجمالي الأسهم المشتراة
السيد: أحمد عمر سالم الكربي	بنفسه	٢٠,٠٠٠	٤,٤٨٦
	ابنه	٨٧,٠٠٠	٢٤٥,٢٠٢

٣-٤. التعاملات مع الأطراف المعنية الأخرى

يقدم الجدول المُبين أدناه تفاصيل تعاملات شركة الجرافات البحرية الوطنية مع شركتها التابعة ومع الشركات المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة. وقد نُفِّذت جميع المعاملات مع تلك الأطراف ذات الصلة في سياق العمل المعتاد وحسب السياسيات والإجراءات المقررة:

اسم الشركة	طبيعة المعاملات	المعاملات في ٢٠١٢ (بالدرهم الإماراتي)
مصنع إمارات أوروبا لأنظمة تكنولوجيا البناء السريع	توريدات	٥١,٥٩٢,٤٩٦
شركة الخزنة للتأمين	خدمات التأمين	١٧,٨٤١,١١٧
نادي الجزيرة الرياضي والثقافي	رعاية	١٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة إسناد	خدمات	١,٥٠٤,٨١٣
مجموعة أغذية	توريدات	٦٩٥,٢٠٥
شركة إرشاد	توريدات	٦٨١,٦٧٧
نادي الجزيرة الرياضي والثقافي	خدمات	٤٧٢,٢٧٤
شركة الهندسة الكهربائية الميكانيكية	خدمات	٩,٦٦٦

٥. مدقق الحسابات الخارجي

٥-١. تعيين مدقق الحسابات الخارجي

مدقق الحسابات الخارجي للشركة عن سنة ٢٠١٢ هو كيه بيه إم جي - وهي شبكة عالمية من الشركات المتخصصة في تقديم خدمات تدقيق الحسابات والضرائب والخدمات الاستشارية. وقد كانت كيه بيه إم جي مدقق الحسابات لشركة الجرافات البحرية الوطنية منذ السنة المالية ٢٠٠٨.

وكانت لجنة تدقيق الحسابات، بعد دراسة عروض متعددة قدمتها شركات تدقيق الحسابات المهنية وبعد تقييمها، قد أوصت بتعيين ديلويت أند توش بوصفها مدقق الحسابات الخارجي لسنة ٢٠١٢.

وقد استندت التوصيات في الأساس على الممارسة الجيدة لتناوب مدققي الحسابات الخارجيين. وقد درس المجلس حسب الأصول والقواعد القانونية توصيات لجنة تدقيق الحسابات (في اجتماعه المؤرخ في ٢٠ / ٣ / ٢٠١٢)، غير أنه اقترح إعادة تعيين كيه بيه إم جي لتفادي حدوث أي تضارب محتمل في المصالح مع ديلويت أند توش (التي تقدم خدمات استشارية أخرى إلى الشركة). بالإضافة إلى أن الأتعاب التي عرضتها كيه بيه إم جي قُدرت بوصفها الأكثر فعالية من حيث التكلفة بالنسبة إلى الشركة.

وقد تعينت كيه بيه إم جي بوصفها مدقق حسابات الشركة بقرار المساهمين الصادر في اجتماع الجمعية العمومية للشركة لسنة ٢٠١٢ (المُعقد في ٢٠ / ٣ / ٢٠١٢).

٥-٢. استقلالية مدققي الحسابات الخارجيين

تنتهج الشركة سياسة بشأن استقلالية مدققي الحسابات الخارجيين، حيث أنه لا يجوز لمدقق الحسابات بموجبها، أثناء الاضطلاع بتدقيق البيانات المالية للشركة، أداء أي خدمات أو أعمال فنية أو إدارية أو استشارية، تتعلق بواجباته التي يضطلع بها، مما قد يؤثر على قراره واستقلاليتة، أو تقديم أو أداء أي من الخدمات أو الأعمال التي لا يجوز أن يقدمها مدقق الحسابات الخارجي، حسب ما يترأى لهيئة الأوراق المالية والسلع.

وتشمل سياسة الشركة تدابيراً تضمن استقلالية مدققي الحسابات الخارجيين، بما في ذلك التدابير التالية:

- يسمي المجلس مدقق الحسابات الخارجي عموماً وذلك بناءً على توصية لجنة تدقيق الحسابات؛
- يجري تعيين مدقق الحسابات الخارجي، بصور قرار في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة، لمدة سنة قابلة للتجديد؛

- يعد مدقق الحسابات الخارجي مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي من مؤسسي الشركة أو شريكاً لأي عضو مجلس إدارة فيها أو وكيلاً تجارياً أو قريباً له حتى لو كان قريباً من الدرجة الرابعة.

وتطمئن الإدارة لاستقلالية شركة تدقيق الحسابات المُعينة عبر الاستعلام المباشر عن الشركة بشأن استقلالية فريق تدقيق حساباتها الخارجي.

٣-٥. أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين

بلغت أتعاب مدقق الحسابات الخارجي لشركة كيه بيه إم جي عن عام ٢٠١٢ مائتين وستين ألف وأربعمائة (٢٦٠,٤٠٠) درهم إماراتي، كونها مقابل خدمات تدقيق الحسابات المُقدمة إلى شركة الجرافات البحرية الوطنية وشركاتها التابعة.

وأثناء السنة المالية ٢٠١٢ لم يقدم السادة: كيه بيه إم جي، مدققي الحسابات الخارجيين، أي خدمات استشارية أخرى.

٤-٥. الخدمات الأخرى المقدمة من المراجعين الخارجيين

الخدمات الأخرى التي وردت من مكاتب المراجعة الخارجية ما يلي:

المراجعين الخارجيين	نوع الخدمات	قيمة الخدمة
أرنست أند يونغ	خدمات مراجعة الحسابات الداخلية	٦٦٠,٠٠٠ درهم
أرنست أند يونغ	الخدمات الاستشارية لاقتناء مصنع امارات أوروبا	٧٨,٥٠٠ دولار
ديلويت أند تاتش	ضمان الجودة والدعم لإدارة المشاريع	٢٨٠,٧٥٤ يورو
ديلويت أند تاتش	خدمات استشارية لتحليل القوى العاملة	١٧٠,٠٠٠ يورو
ديلويت أند تاتش	الخدمات الاستشارية لقواعد التسعير الداخلية	١٣٤,٣٤٤ يورو
ديلويت أند تاتش	مشروع الاستراتيجية والتكامل	٩٠,٠٠٠ يورو

٦. لجان مجلس الإدارة

تم إنشاء لجان المجلس التالية، وهي تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

اسم لجنة مجلس الإدارة	الأعضاء
لجنة تدقيق الحسابات	السيد: درويش عبد الله خادم القبسي (رئيس اللجنة) السيد: عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو) السيد: أحمد عمر سالم الكربي (عضو) السيد: محمد راشد مبارك الكتبي (عضو)
لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد: محمد راشد مبارك الكتبي (رئيس اللجنة) السيد: عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو) السيد: ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري (عضو)
اللجنة الفنية	السيد: درويش عبد الله خادم القبسي (رئيس اللجنة) السيد: ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري (عضو) السيد: محمد سعيد المريخي (عضو)

وقد تبنت الشركة اختصاصات رسمية (على مستوى امتيازات) لكل من هذه اللجان الثلاثة (٣) لمجلس الإدارة تتعامل - ضمن جملة أمور أخرى - مع تشكيل كل لجنة، وتجديد واجباتها ومسئولياتها. وتمثل هذه الاختصاصات إلى اشتراطات قانون حوكمة الشركات.

وتحكم النقاط التالية العلاقة بين المجلس ولجانه، حسب دليل حوكمة الشركات الخاص بالشركة:

- **التبعية إلى مجلس الإدارة:** تعد كل لجنة تابعة على نحو دوري إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بأنشطتها وممارسة صلاحياتها، وهذا يشمل تحديث المجلس في كل اجتماع لمجلس الإدارة بجميع القرارات التي قد مررتها اللجان منذ آخر اجتماع لمجلس الإدارة؛
- **التقييم السنوي:** تُقيم كل لجنة أعمالها المنصوص عليها بموجب اختصاصاتها ذات الصلة وذلك على أساس سنوي بهدف تحسين أعمال اللجنة ذات الصلة أو علاقتها مع المجلس؛
- **متابعة المجلس:** يتابع المجلس عمليات اللجان لضمان أنها تلتزم باختصاصاتها.

٦-١. لجنة تدقيق الحسابات

تتسق واجبات لجنة تدقيق الحسابات ومسئولياتها، وفقاً إلى اختصاصاتها المعتمدة، مع قواعد الحوكمة المنصوص عليها في قانون حوكمة الشركات. وعلى نحو محدد، فإن لجنة تدقيق الحسابات لديها الواجبات والمسئوليات الرئيسية التالية:

- الإشراف على سلامة البيانات المالية والتقارير السنوية وربح السنوية للشركة ومراجعتها؛
- وضع سياسة التعاقد مع مدققي الحسابات الخارجيين وتطبيقها ومتابعة قدرات مدقق الحسابات الخارجي واستقلاله وأدائه والإشراف عليها؛
- الإشراف على قدرات موظفي تدقيق الحسابات الداخلي للشركة واستقلالهم وأدائهم واعتماد خطة تدقيق الحسابات السنوية التي أعدها مدققوا الحسابات الداخليون؛

- الاطلاع على الخطابات والتقارير والتوصيات المرسلة إلى الإدارة من مدقق الحسابات الخارجي والداخلي وردود الإدارة عليها والإشراف على تنفيذ الخطوات الإجرائية التي توصي بها لجنة تدقيق الحسابات؛
- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر الخاصة بالشركة؛
- الإشراف على مدى امتثال الشركة لمدونة قواعد السلوك والتزاماتها القانونية والتنظيمية المتعددة؛
- الاطلاع على أي مزاعم بالاحتيال أو السرقة تُقدم لعناية لجنة تدقيق الحسابات من الموظفين أو أعضاء مجلس الإدارة أو ضدهم والتحقيق في تلك المزاعم وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.

وقد عقدت لجنة تدقيق الحسابات ثمانية (٨) اجتماعات خلال عام ٢٠١٢ للاضطلاع بالواجبات، كما عهد بها مجلس الإدارة إلى لجنة تدقيق الحسابات، وبقانون حوكمة الشركات. وفيما يلي أدناه تفاصيل اجتماعات لجنة تدقيق الحسابات المُنعقدة في ٢٠١٢:

تواريخ الاجتماعات								الاسم
١١ / ٦ ٢٠١٢	١٩ / ٢٥ ٢٠١٢	١٨ / ١٢ ٢٠١٢	١٦ / ١٤ ٢٠١٢	١٥ / ١٣ ٢٠١٢	١٣ / ٢٨ ٢٠١٢	١٢ / ٢١ ٢٠١٢	١١ / ٣١ ٢٠١٢	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	×	السيد: درويش عبد الله خادم القببسي
✓	✓	✓	✓	✓	×	✓	✓	السيد: عبد الغفار عبد الخالق الخوري
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد: أحمد عمر سالم الكربي
×	✓	×	✓	✓	✓	✓	✓	السيد: محمد راشد مبارك الكتبي

✓ تشير إلى الحضور و × تشير إلى الغياب.

٢-٦. لجنة الترشيحات والمكافآت

تتسق واجبات لجنة الترشيحات والمكافآت ومسئولياتها، وفقاً إلى اختصاصاتها المعتمدة، مع قواعد الحوكمة المنصوص عليها في قانون حوكمة الشركات. وعلى نحو محدد، فإن لجنة الترشيحات والمكافآت لديها الواجبات والمسئوليات الرئيسية التالية:

- تنظيم إجراءات ترشيحات مجلس الإدارة ومتابعتها بما يتماشى مع اشتراطات القوانين واللوائح المعمول بها واشتراطات قانون حوكمة الشركات الصادر من هيئة الأوراق المالية والسلع، بالإضافة إلى تحديد حاجات الشركة من الموظفين المؤهلين على مستوى الإدارة العليا وتحديد أساس انتقائهم؛
- التحقق من الاستقلالية المستمرة لأعضاء المجلس المستقلين؛

- مراجعة أحكام عقود خدمات المديرين التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا وشروط تلك العقود واعتمادها بالتشاور مع رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو كليهما معاً؛
- المراجعة السنوية على الأقل للمكافأة المقدمة إلى موظفي الشركة (التي تتألف من الراتب الأساسي والبدلات الأخرى وأي بند من الراتب أو الحوافز التي ترتبط بالأداء) ، بما في ذلك فريق الإدارة العليا، والمكافأة التي يُقترح دفعها إلى أعضاء مجلس الإدارة؛
- إعداد خطة خلافة مجلس الإدارة ولجانته والرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة الرئيسيين.

وقد عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعين خلال عام ٢٠١٢، كما هو موضح بالتفصيل بموجب هذا التقرير:

الاجتماع رقم ٢	الاجتماع رقم ١	الاسم
٢٠١٢ / ١٢ / ٤	٢٠١٢ / ١١ / ١٢	
✓	✓	السيد: محمد راشد مبارك الكتبي (رئيس اللجنة)
✓	✓	السيد: عبد الغفار عبد الخالق الخوري
✓	✓	السيد: ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري

✓ تشير إلى الحضور و x تشير إلى الغياب.

٣-٦. اللجنة الفنية

تعمل اللجنة الفنية بالنيابة عن المجلس عادةً عندما يكون التوقيت حرجاً، ويفوضها المجلس لتحقيق الأهداف المبيّنة في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، بما في ذلك السماح بتنفيذ الاتفاقيات الملزمة قانونياً والتفاوض بشأنها وإبرامها بالنيابة عن الشركة فيما يتعلق بأي مما يلي، وذلك حسب اختصاصاتها المعتمدة وسلطات المجلس المفوضة والمحددة فيها:

- إبرام اتفاقيات شراء الأسهم أو الأصول أو التصرف فيها؛
- إبرام اتفاقيات المشروعات المشتركة أو اتفاقيات المساهمين مع شركة أو كيان قانوني آخر أو إنهاء تلك الاتفاقيات؛
- إبرام أي شراكة عامة بوصفها شريكاً عاماً؛
- الحصول على الالتزامات بالتمويل؛
- إبرام أي تمويل تقبل الشركة بموجبه التزام التمويل لصالح طرف خارج مجموعة الشركة أو إنهاء ذلك التمويل؛
- إعادة هيكلة تمويل الشركة؛
- إبرام اتفاقيات الإيجار أو الترخيص؛
- إنشاء كيانات ذات أغراض خاصة في الاختصاصات القضائية المناسبة التي يجوز للشركة عبرها أن تجري أعمالها.

وتجتمع اللجنة الفنية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ولم يُسجل لها أي اجتماع خلال عام ٢٠١٢ .

٧. نظام الرقابة الداخلية

٧-١. نظام الرقابة الداخلية لدى شركة الجرافات البحرية الوطنية

أنشئ نظام الرقابة الداخلية/ الإشراف الداخلي للشركة لضمان قدرة المجلس والإدارة على تحقيق أهداف أعمالهما بأسلوب حكيم يحمي مصالح مساهمي الشركة وأصحاب المصلحة الآخرين، في حين أنه في نفس الوقت يقلل إلى الحد الأدنى من المخاطر الرئيسية مثل الاحتيال أو الأنشطة التجارية غير المصرح بها أو إعطاء بيانات مالية مُضللة، أو التعرض للمخاطر بسبب عدم الدراية الكافية بالأمور ، أو خرق الالتزامات القانونية أو التعاقدية.

وحسب دليل حوكمة الشركات الخاص بالشركة والمعتمد، يعد المجلس مسئولاً عن التأكد من أن الشركة تطبق نظام رقابة داخلية دقيق يغطي الوظائف الرئيسية التالية، التي يديرها الرؤساء المبينة اسمائهم إزاء كل وظيفة، كما هو موضح تفصيلاً بموجب هذا التقرير:

وظيفة الرقابة الداخلية	رئيس القسم	تاريخ التعيين	المؤهل	الخبرة
تدقيق الحسابات الداخلي	مانيش بوتشا	٢٠١٢ / ٥ / ٢٧	محاسب قانوني، وعضو معهد المدققين الداخليين، وحاصل على بكالوريوس التجارة	ما يزيد عن ١٢ عاماً من الخبرة المهنية في مجالات التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر ومراجعة العمليات التجارية
إدارة المخاطر	حسن خليفة	٢٠١٢ / ١٢ / ٢	مُقيم رئيسي معتمد من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة، وحاصل على بكالوريوس الاقتصاد	ما يزيد عن ٢٥ عاماً من الخبرة في تميز الأعمال وقياس الأداء وإدارة الجودة الشاملة
قواعد الأخلاق والامتثال	حافظ سيف	٢٠١٢ / ١٢ / ٢	حاصل على بكالوريوس تجارة	ما يزيد عن ٢٠ عاماً من الخبرة في وظيفة الشؤون المالية والمحاسبة

وتعد الإدارة مسئولة عن ضمان وضع الضوابط (المالية والتشغيلية) الداخلية الكافية في موضعها الصحيح وتطبيقها لصون أصول الشركة ، وإدارتها بأسلوب يتسم بالفعالية والكفاءة. ويجري المجلس مراجعة سنوية لكفاءة نظام الرقابة الداخلية للشركة ومدى امتثال الشركة لذلك النظام.

٧-٢. التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية

خلال عام ٢٠١٢ خضعت الشركة إلى عمليات التقييم المستقلة التالية لنظام الرقابة الداخلية لديها:

- تدقيق خارجي بشكل سنوي للبيانات المالية الموحدة لشركة الجرافات البحرية الوطنية والقيام بمراجعاتها مرحلياً عبر الخدمة المهنية لشركة كيه بيه إم جي (كانت أحدث مراجعة مرحلية متاحة عن الربع الثالث لسنة ٢٠١٢ المنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ وأحدث تقرير بشأن تدقيق الحسابات الخارجي المتاح عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢). ويغطي عمل تدقيق الحسابات الخارجي تقييم الضوابط الداخلية على التقارير المالية، رغم أنه لا يتسبب في الإعراب عن رأي بشأن مدى فعالية الرقابة الداخلية للشركة؛
- التدقيق الداخلي للعمليات والوظائف التجارية التي نفذتها شركة الجرافات البحرية الوطنية عبر قسم تدقيق الحسابات الداخلي وفقاً لخطة تدقيق الحسابات الداخلي المعتمدة من لجنة تدقيق الحسابات. ويغطي نطاق تدقيق الحسابات الداخلي لسنة ٢٠١٢ كل من العمليات الأساسية والمساعدة لدى شركة الجرافات البحرية الوطنية.

وقد صُممت إجراءات التدقيق الداخلي على افتراض أن مسؤولية إنشاء نظام سليم لعمليات الرقابة الداخلية تقع على الإدارة، وأن العمل الذي يؤديه قسم تدقيق الحسابات الداخلي قد لا يفضي إلى تحديد جميع مواطن القوة والضعف التي ربما تكون موجودة، غير أنه من المحتمل على نحو معقول اكتشاف أي مخالفة مادية. وتركز إجراءات التدقيق الداخلي للحسابات على المناحي التي تحددها الإدارة، كونها تنطوي على أكبر المخاطر وذات أهمية كبرى. وتخضع خطة التدقيق الداخلي للحسابات إلى اعتماد لجنة تدقيق الحسابات.

كما أن قسم تدقيق الحسابات الداخلي يتبع على نحو مباشر لجنة تدقيق الحسابات. حيث أن من مهام قسم التدقيق الداخلي التركيز في خطة التدقيق السنوية، وأيضاً مناقشة أي قضايا أو مشاكل تم تحديدها من قبل قسم التدقيق الداخلي أو من المراجع الخارجي للشركة مع الإدارة ومع لجنة التدقيق. كما أنه يتم الحصول على خطة عمل من الإدارة لإصلاح الثغرات وتحسين الضوابط الداخلية لتجنب أي حالات مماثلة في المستقبل، إن قسم التدقيق الداخلي يتابع بانتظام خطة العمل ويقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق في حال لم تنفذ الخطة في موعدها المحدد.

كما أن قسم الجودة و الصحة و السلامة و البيئة في الشركة يقوم بعمليات مراجعة دورية منتظمة ويقوم بإبلاغ الإدارة التنفيذية في حال وجود مشاكل كبيره

٣-٧. إدارة المخاطر

اضطلعت الشركة مؤخراً بمبادرة لإنشاء وظيفة إدارة المخاطر في المؤسسة، حيث إنها حالياً تعمل على وضع إطار عمل إدارة المخاطر في المؤسسة وتنفيذ ذلك الإطار، بما في ذلك تحديد قابلية التعرض إلى المخاطر، والمخاطر الرئيسية وخطط التخفيف من وطأة المخاطر وسياق إدارة المخاطر.

٧-٤. قواعد الأخلاق والامتثال

اضطلعت الشركة مؤخراً بتعيين موظفاً باعتباره مسئول قواعد الأخلاق والامتثال. ويتمثل دور مسئول قواعد الأخلاق والامتثال في التحقق من امتثال الشركة ومسئولياتها وموظفيها للاشتراطات القانونية والتنظيمية المعمول بها (بما فيها اللوائح الصادرة من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية) والسياسات والإجراءات الداخلية للشركة والالتزامات تجاه الغير (بما في ذلك مقرضي الشركة ونظرائها).

ويعد مسئول قواعد الأخلاق والامتثال تابعاً للرئيس التنفيذي، غير أنه يحق له أيضاً أن يرفع مباشرة تقارير إلى لجنة تدقيق الحسابات/ مجلس الإدارة بشأن مسائل عدم الامتثال الرئيسية.

٨. مساهمة الشركة

تدرك شركة الجرافات البحرية الوطنية أن المؤسسات ينبغي لها ألا تركز على تحقيق الأرباح فحسب، بل إنه بدلاً من ذلك هناك اعتبارات اجتماعية وبيئية أوسع نطاقاً وتعد مهمة بنفس القدر. وفي عام ٢٠١٢ أخذت شركة الجرافات البحرية الوطنية مبادرات عديدة لدمج القيم الاجتماعية والبيئية في عملها وفي المجتمع الذي تخدمه. وتشجع شركة الجرافات البحرية الوطنية مديريها وموظفيها على أن يكونوا مسؤولين اجتماعياً وبيئياً بقدر أكبر.

٨-١. المساهمة في تنمية المجتمع المحلي

تشمل المبادرات والأنشطة المتعددة التي تتولاها شركة الجرافات البحرية الوطنية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي:

- الشراكة مع مركز أبوظبي للتعليم الفني والتدريب المهني لتقديم التدريب والإرشاد والمساعدة على توظيف الإماراتيين في مناصب مجزية داخل شركة الجرافات البحرية الوطنية والمساهمة بفاعلية في أداء القوة العاملة الإماراتية؛
- اشتراك شركة الجرافات البحرية الوطنية في معارض التوظيف وبرامج التوظيف وذلك بهدف تشجيع توظيف الوظيفين؛
- مشروع تطوير شاطئ الكورنيش لصيانة متنزه الشاطئ الموجود وذلك بإزالة التربة غير المناسبة والحماية من التآكل (عبر أعمال الصخور تحت الماء) وجلب رمال الشاطئ؛
- التنسيق مع هيئة الصحة في أبوظبي (صحة) من خلال تنظيم برنامج للتوعية الصحية، مثل: التبرع بالدم، وحملة الصحة لوقاية المجتمع من أمراض السرطان.
- زيارة مراكز إعادة التأهيل التي توفر حاجات الأيتام والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والتبرع إلى تلك المراكز؛
- برنامج الحج لدى شركة الجرافات البحرية الوطنية الذي يُرسل عبره عدد من موظفي شركة الجرافات البحرية الوطنية في رحلة مدفوعة المصاريف لأداء فريضة الحج؛
- تنظيم الفعاليات الاجتماعية أثناء إفطار رمضان وعيد الأضحى واليوم الوطني؛
- الرعاية الرسمية لبطولة الجولف الوطنية؛
- تنظيم أنشطة رياضية عائلية متعددة لشركة الجرافات البحرية الوطنية.

٨-٢. المساهمة في حماية البيئة

تشمل المبادرات والأنشطة المتعددة التي نفذتها شركة الجرافات البحرية الوطنية لحماية البيئة:

- حملات الوعي البيئي (على النطاق الداخلي فضلاً عن النطاق الخارجي) التي تتضمن موضوعات بشأن التعامل مع النفايات وتدبير توفير المياه والكهرباء إلخ.

- المشاركة في المشروعات البيئية مثل مشروع الحفاظ على أشجار القرم التي تقع في منطقة قصر البحر بإمارة أبوظبي؛
- مساهمة شركة الجرافات البحرية الوطنية واحتفالها بيوم البيئة العالمي مثل يوم بلا ورق وساعة الارض وإلخ التي تنظمه هيئة أبوظبي للبيئة.
- استخدام أساليب صديقة للبيئة فيما يتعلق بالتعامل مع إعادة التدوير والنفايات في أعمال شركة الجرافات البحرية الوطنية؛
- إنشاء شهادات البيئة والصحة ونظام الإدارة البيئية في شركة الجرافات البحرية الوطنية بالإضافة إلى شهادة ايزو ١٤٠٠١

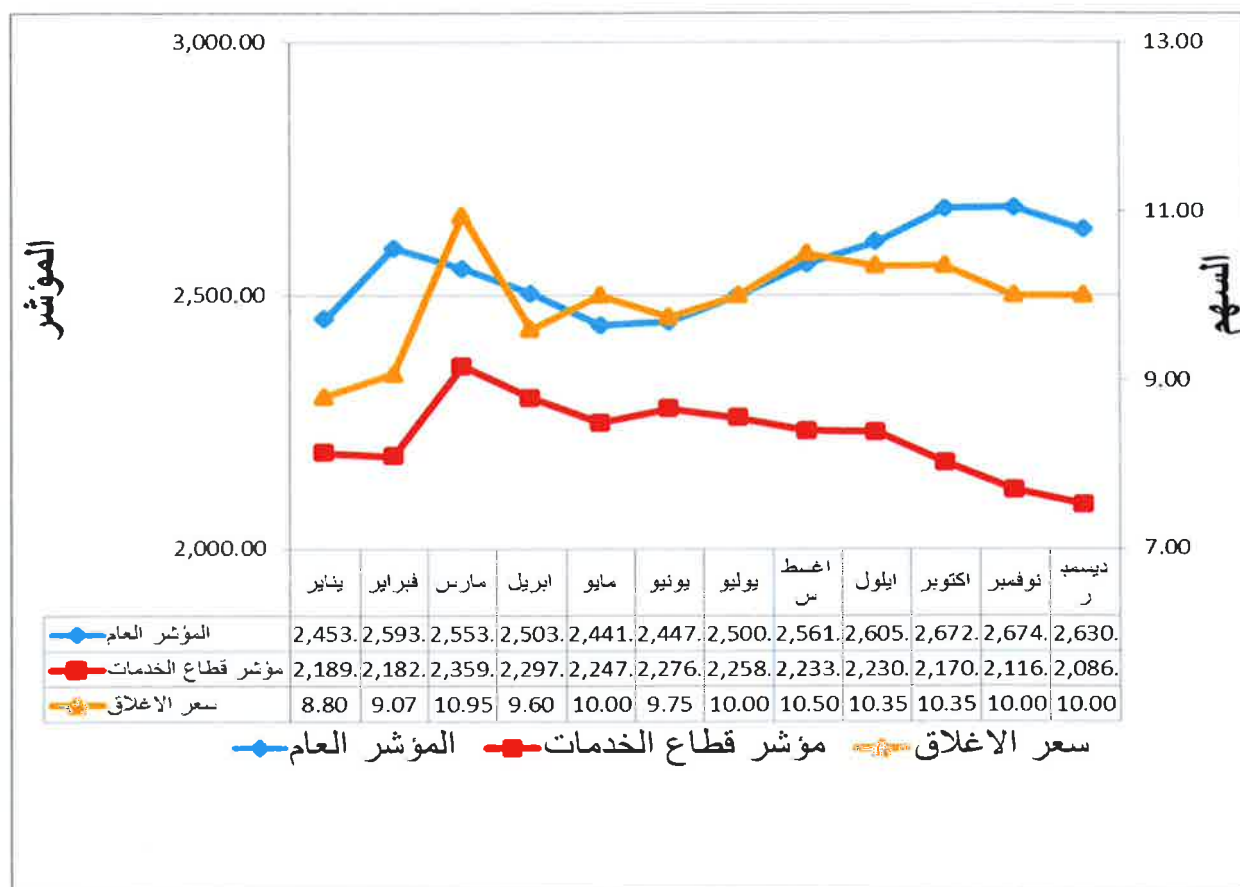
٩ معلومات عامة

٩-١ سعر سهم الشركة في السوق (أعلى سعر و أدنى سعر)، سعر الإغلاق والمؤشر العام

ومؤشر القطاع في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للعام ٢٠١٢:

المؤشر العام	مؤشر قطاع الخدمات	سعر الإغلاق	أدنى سعر	أعلى سعر	الشهر
2,453.98	2,189.46	8.80	8.79	8.80	يناير
2,593.22	2,182.31	9.07	9.07	9.07	فبراير
2,553.00	2,359.96	10.95	10.95	10.95	مارس
2,503.82	2,297.78	9.60	9.60	9.60	أبريل
2,441.03	2,247.97	10.00	10.00	10.00	مايو
2,447.62	2,276.15	9.75	9.75	9.75	يونيو
2,500.03	2,258.69	10.00	10.00	10.00	يوليو
2,561.61	2,233.08	10.50	10.50	10.50	أغسطس
2,605.41	2,230.90	10.35	10.35	10.35	سبتمبر
2,672.43	2,170.45	10.35	10.35	10.35	أكتوبر
2,674.56	2,116.30	10.00	10.00	10.10	نوفمبر
2,630.86	2,086.84	10.00	10.00	10.00	ديسمبر

٢-٩ بيان الأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه:



٣-٩ بيان بتوزيع ملكية المساهمين كما في ٢٠١٢/١٢/٣١:

المجموع	حكومات	شركات	أفراد	
الأسهم	الأسهم	الأسهم	الأسهم	
٢٢٣,٧٧٠,٨٧٠	٧٩,٩٩٩,٩٩٩	٥٨,٧٦١,١٤٥	٨٥,٠٠٩,٧٢٦	محلي
٢٩,١٦٤	-	٢٩,١٦٤	-	خليجي
٤٨,٢٤٠	-	-	٤٨,٢٤٠	عربي
٤,٠٠٠,٢٢٨	-	٣,٩٧٩,١٢٨	٢١,١٠٠	أجنبي
٢٢٧,٨٤٨,٥٠٢	٧٩,٩٩٩,٩٩٩	٦٢,٧٦٩,٤٣٧	٨٥,٠٧٩,٠٦٦	المجموع
١٠٠%	٣٥,١١%	٢٧,٥٥%	٣٧,٣٤%	النسبة%

٩-٤ بيان بالمساهمين الذين يملكون ٥% أو أكثر من رأس مال الشركة:

النسبة	عدد الأسهم	المساهم
٣٥,١١%	٧٩,٩٩٩,٩٩٩	حكومة أبوظبي - دائرة المالية
١٢,٢٢%	٢٧,٨٤٨,٥٠٢	شركة تصاميم العقارية
٧,٨٠%	١٧,٧٨٧,٣١٦	شركة الخزنة للتأمين

٩-٥ بيان الأحداث الجوهرية التي صادفت الشركة خلال عام ٢٠١٢:
لم تكن هناك أحداث كبيرة واجهت الشركة خلال عام ٢٠١٢

٩-٦ انتهاكات حوكمة الشركات

لم يجتمع مجلس الإدارة سوى خمس (٥) مرات خلال السنة المالية ٢٠١٢، حيث إنه كان ينقصه اجتماعاً واحداً، كما تستوجب هيئة الأوراق المالية والسلع. ولم يُمتثل أيضاً، خلال عام ٢٠١٢ إلى اشتراط انعقاد اجتماع مجلس الإدارة كل شهرين (٢).

وقد عززت الشركة إجراءاتها فيما يتعلق بهذا الاشتراط، كما أنها تضمن عدم حدوث ذلك الانتهاك في المستقبل.

باستثناء ما ذكر أعلاه، لم تكن هناك مخالفات أخرى ارتكبت خلال عام ٢٠١٢.

محمد ثانی مرشد الرميشی
رئيس مجلس الإدارة

